

Distr.
GENERAL

A/49/183
S/1994/733
21 June 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

السنة التاسعة والأربعون

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون

البند ١٠٤ (ج) من القائمة الأولية*

مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان

وتقارير المقررين والممثلين الخاصين

رسالة مؤرخة ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤ وموجهة إلى الأمين العام
من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا
لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيا بيان وزارة خارجية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بشأن القيام قسرا بطرد
الصرب وسكان الجبل الأسود وإعادة توطينهم، وذلك في ألبانيا.

وسوف أكون ممتنا لو تفضلتم بالعمل على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من
وثائق الجمعية العامة، تحت البند ١٠٤ (ج) من القائمة الأولية، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دراغومير ديوكيتش

السفير

والقائم بالأعمال بالنيابة

مرفق

بيان صادر عن وزارة خارجية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية
في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤

إن شعب يوغوسلافيا يشعر بالقلق إزاء الأنباء القائلة بأن السلطات الألبانية قد حاولت قسرا طرد أفراد الأقلية التي تنتمي إلى الصرب وسكان الجبل الأسود - وهي فراكاني وبودغوريكاني - من قريتي ستاري ومادي بوريتش اللتين كانت تعيش فيهما منذ وقت سحيق. والمعلومات الواردة تفيد أن السلطات الألبانية قد حاولت الاستيلاء على مساكنهم وأراضيهم بالقوة وأن تعيد توطينهم في أماكن أخرى.

ومما يثير القلق، بصفة خاصة، أن الشرطة الألبانية قد استخدمت القوة في هذه المحاولة، حيث أحدثت إصابات بعدد من الأشخاص، وكان من بينهم نساء وأطفال. وهذا العمل قد أدى إلى قلق واسع النطاق لدى أعضاء الأقلية المنتمية إلى صربيا والجبل الأسود وغورانشي، وهو يشكل دليلا آخر على تصاعد الضغط من قبل السلطات الألبانية وعلى عدم استعدادها لإقرار واحترام حقوق الأقليات الوطنية، غير القابلة للتصرف، في إقليمها.

ووزارة الخارجية الاتحادية تشير، مع القلق، إلى أن ألبانيا ما فتئت تقوم قسرا بإعادة توطين أفراد الأقلية المنتمية إلى صربيا والجبل الأسود بذريعة تقسيم إقليم الدولة تقسيما إداريا جديدا. وهدف هذا التقسيم هو توطين الألبانيين من منطقتي دوكاجين وماليسيا في الأرض المملوكة للأقلية المنتمية إلى صربيا والجبل الأسود وغورانشي. وهذه سياسة مدبرة ترمي إلى قطع أوصال التضامن الإثني القائم بين الصرب وسكان الجبل الأسود وغورانشي في ألبانيا، وخاصة في المنطقة المجاورة للحدود اليوغوسلافية الألبانية، وكذلك إلى تصعيد الضغط المادي والنفسي الواقع عليهم، والتعجيل باستيعابهم على نحو منتظم بهذا الأسلوب.

وفي ضوء التصرف على هذا النحو، يلاحظ أن السلطات الألبانية تنتهك انتهاكا صارخا حقوق الإنسان والحقوق المدنية، إلى جانب الحق في السلامة المادية وحرية اختيار مكان الإقامة وعدم انتهاك الملكية الشخصية والخاصة، مما يشكل خروجا جسيما عن التزامات ألبانيا بوصفها عضوا في الأمم المتحدة وعضوا في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

ووزارة الخارجية الاتحادية تطالب السلطات الألبانية بالكف عن الضغط على أعضاء الأقلية الوطنية المنتمية إلى صربيا والجبل الأسود وكذلك على غورانشي، وبالإقلاع عن خطة إعادة التوطين القسري لفراكاني وبودغوريكاني. كما أن وزارة الخارجية الاتحادية تأمل في أن تحترم ألبانيا حقوق أعضاء الأقلية الوطنية المنتمية إلى صربيا والجبل الأسود وفقا لالتزاماتها في إطار الوثائق ذات الصلة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.
